

Distr.: General  
25 February 2011  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون  
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية  
وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضواً  
في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية  
العامة من البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب  
رئيس الجمعية العامة وفيما يتعلق بقرار حكومة الجمهورية التشيكية الترشح لعضوية  
مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ في الانتخابات المقرر إجراؤها في  
نيويورك في أيار/مايو ٢٠١١، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، تتشرف البعثة  
الدائمة بأن ترفق طيه التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة الجمهورية التشيكية في  
مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة

ترشح الجمهورية التشيكية لعضوية مجلس حقوق الإنسان ٢٠١١-٢٠١٤

التعهدات والالتزامات الطوعية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦

تشرف الجمهورية التشيكية بأن تشير إلى ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

يكتسي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أهمية قصوى لدى الجمهورية التشيكية. وتعلق الجمهورية التشيكية، استنادا إلى تجربتها التاريخية، أهمية كبيرة على تعزيز الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحمايتها وإعمالها على الصعيد العالمي. فتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما من المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية والداخلية للجمهورية التشيكية. وما فتئت آليات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية التي تكمل الآليات الوطنية القائمة تحظى بالعناية.

الانضمام إلى معاهدات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان

صدقت الجمهورية التشيكية على كافة اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وكما تعهدت به لدى تقديم ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، صدقت الجمهورية التشيكية على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وعلى الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وما برحت الجمهورية التشيكية تتعاون بشكل كامل مع جميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

التعاون مع الإجراءات الخاصة

تقدم الجمهورية التشيكية دعمها لأعمال جميع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وتشجع على التعاون بشكل فعال مع هذه الآليات: فكانت واحدا من أوائل البلدان التي قدمت دعوة دائمة إليها.

## الاستعراض الدوري الشامل

كانت الجمهورية التشيكية أيضا من أوائل البلدان التي جرى النظر فيها في إطار الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، بذلت الجمهورية جهودا كبيرة، بالاشتراك مع المجتمع المدني، لتنفيذ التوصيات الموجهة إليها. وتتعهد حكومة الجمهورية التشيكية بالعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها خلال فترة عضويتها المقبلة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن طريق تنفيذ الالتزامات الطوعية التالية:

### على الصعيد الدولي

- المشاركة بنشاط في أعمال المجلس مواصلة تعزيز مصداقيته وكفاءته، بوسائل منها اتخاذ تدابير ملائمة في الوقت المناسب لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان
- حيثما وقعت**
- التعاون بشكل كامل مع جميع الإجراءات الخاصة للمجلس التي قدمت إليها الجمهورية التشيكية دعوة دائمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتلبية أي طلب للزيارة بسرعة
- تقديم دعم قوي لعمل المنظمات غير الحكومية مع مجلس حقوق الإنسان
- المشاركة بشكل كامل في الاستعراض الدوري الشامل والمشاركة بنشاط في التحوار مع الدول المشمولة بالاستعراض وتنفيذ التوصيات المقدمة أثناء دورة نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الأولى خلال النظر في الجمهورية التشيكية
- التعاون بشكل كامل مع هيئات رصد تنفيذ المعاهدات، بجملة وسائل منها تقديم تقاريرها الدورية في حدود المواعيد النهائية ومتابعة التوصيات التي تقدمها تلك الهيئات
- مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك تقديم الدعم لعمل اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التي يمثل فيها عضو مستقل الجمهورية التشيكية منذ إنشاء الهيئة في عام ٢٠٠٧
- التعاون على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإبقاء على تبرعاتها المالية بمستواها الحالي

- المساهمة، عن طريق التعاون الإنمائي الوطني وسياسة تعزيز الانتقال، في دعم حقوق الإنسان وحمايتها وسيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد في البلدان الشريكة
- مواصلة مشاركتها النشطة في صياغة البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل لتوفير إجراء خاص بالاتصالات
- مواصلة الالتزام القوي بحماية حقوق الطفل وتعزيزها، بوسائل تشمل تقديم دعم مستمر لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وتقديم الدعم لعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح فيما يتعلق بمشاركة الجمهورية التشيكية في مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والتزاع المسلح
- الاهتمام عن كثب بعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى وبقضية المسؤولية الاجتماعية للشركات بوجه عام
- متابعة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المنشأة حديثاً، عن كثب، وتقديم الدعم لها، في إطار متابعة الدور القيادي للجمهورية التشيكية خلال فترة رئاستها للاتحاد الأوروبي في المناقشات العامة المستفيضة بشأن هذه القضية، ومتابعة عضويتها في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ بما في ذلك عن طريق بحث إمكانية تقديم مساهمة مالية للهيئة الجديدة
- المشاركة بنشاط في أعمال لجنة بناء السلام وتقديم دعم مالي لصندوق بناء السلام، والمساعدة على إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها الأشخاص (والنساء بوجه خاص) في فترات ما بعد انتهاء النزاعات المسلحة في ميادين حقوق الإنسان وسيادة القانون والوساطة والتخطيط والحكم الرشيد بعد انتهاء النزاعات
- تقديم دعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أيضاً في إطار متابعة لرئاستها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان نيابة عن المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية

## على الصعيد الوطني

- تنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية، مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المصدق عليها مؤخرا (٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، تنفيذا كاملا
- التنفيذ والتطبيق بشكل كامل للتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل قانون مكافحة التمييز (القانون بشأن المساواة في المعاملة والوسائل القانونية للحماية من التمييز، وكذلك تعديل بعض قوانين أخرى) الذي دخل حيز النفاذ منذ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- دراسة إمكانية التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- دراسة إمكانية التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية
- دراسة إمكانية التوقيع والتصديق على المعاهدات الأخرى لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر واتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي
- تنفيذ تدابير لضمان حماية الأطفال من العنف الجسدي والعقلي وخفض عدد الأطفال الذين يعيشون في مرافق الرعاية المؤسسية عن طريق دعم رعاية الأسر البديلة
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض الدوري الشامل
- مواصلة دعمها للمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- الاستمرار في تخصيص أموال كبيرة وتقديم الدعم للمشاريع والبرامج التي تهدف إلى حماية الفئات الضعيفة بما فيها طائفة الروما وغيرها من الأقليات وإدماجها

- دعم الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعيشون في أماكن مستبعدة اجتماعياً، وبصفة خاصة عن طريق الوكالة الحكومية للإدماج الاجتماعي في أماكن طائفة الروما
- تنفيذ مفهوم إدماج الروما للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ الذي وافقت عليه حكومة الجمهورية التشيكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذي يشمل اتخاذ تدابير لتحسين حالة طائفة الروما لتحقيق جملة أمور منها زيادة عدد تلاميذ طائفة الروما وطلابها داخل النظام التعليمي السائد
- تنفيذ الخطة الوطنية لإيجاد فرص متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ التي وافقت عليها حكومة الجمهورية التشيكية في آذار/مارس ٢٠١٠ والتي تتضمن تدابير رامية إلى تحسين جملة أمور، من بينها حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمالة والتعليم.